المجتمع المسيِّحى
فى طرابلس الشام خلال القرنيين
الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين

د. إيمان عبد الله التهامي محمد

مدرس تاريخ حديث ومعاصر

كلية الآداب – جامعة دمياط

الملخص:

يستعرض البحث بإيجاز أوضاع طرابلس الشام خلال العهد العثماني، ولاسيما القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين. وتعد هذه المدينة ثانية المدن الأكثر كثافة لوجود المسيحيين بعد بيروت. وينقسم المسيحيون في طرابلس إلى أغلبية من الروم الأرثوذكس، وأقليات من الموارنة، والأرمن، والسريان.

وقد عاشت الطوائف المسيحية في سياق نظام الملل العثماني، ولكل طائفة خصوصيتها الدينية، وفرادتها المجتمعية. وكان للروم الأرثوذكس أربعة كنائس وللموارنة أربعة كنائس، علاوة على أوقاف خاصة بها.

وعلى المستوى الاقتصادي، مارس المسيحيون جميع الأنشطة المالية والحرفية والمهنية، وانخرطوا في ميدان الوظائف الإدارية والدبلوماسية لا سيما وظيفة الترجمات، وقناصل الدول الأجنبية في طرابلس الشام العثمانية.

وعلى المستوى الاجتماعي، انقسم المسحيون إلى أربع طبقات وهي: الأعيان، الطبقة الوسطى من الحرفيين، والمهنيين، ورجال الدين، والعوام. وقد ارتبط المجتمع بعلاقات حميمة فيما بينهم، وبينهم وبين المسلمين. وقد لجأ المسيحيون إلى المحكمة الشرعية بطرابلس الشام نظرالأنها تطبق العدالة الناجزة. ولم يتسم المجتمع المسيحي بالطائفية في طرابلس الشام، ولكن تفوقت المصلحة العامة على العصبية الدينية.

Abstract:

The research briefly reviews the situation of Tripoli during the Ottoman period, especially during the 18th and 19th centuries. This city is the second most densely populated city by Christians after Beirut. Christians in Tripoli are divided into a majority of Roman Orthodox Christians, and minorities of Maronite Christians, Armenians and Syriac Christians.

The Christian communities lived in the context of the Ottoman system of boredom, and each community had its own religious specificity and community uniqueness. The Roman Orthodox had four churches, and the Maronites had four churches, as well as their own endowments .

On an economic level, Christians practiced all financial, professional and technical activities, and they were engaged in the field of administrative and diplomatic functions, especially the professions of translators and consuls of foreign countries in the Ottoman Levant.

On the social level, Christians were divided into four classes: the upper class of landlords; the middle class of craftsmen and professionals; the clergy; and the commons. The community had been intimately connected to each other, and to Muslims. The Christians resorted to the Shariah Court in Tripoli, Syria, since it used to implement quick justice. The Christian community was not characterized by sectarianism in the Levant, and the public interest used to dominate religious fanaticism.

المجتمع المسيِّحى فى طرابلس الشام خلال القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين

مقدمة:

اعتادت الدراسات التاريخية على اعتبار التاريخ اللبنانى الحديث سلسلة من الاحتقانات الطائفية والصراعات المذهبية حتى غدا التاريخ اللبنانى يُوصف بـ "الطائفى". ولذا، تسعى هذه الدراسة حثيثاً إلى قياس هذه الصورة النمطية بإخضاع لواء طرابلس الشام ذى التنوُّع الإسلامى المسيحى اليهودى للبحث العلمى خلال الحقبة العثمانية لاسيما القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين، وهى الحقبة التى اكتملت فيها مظاهر الهيمنة العثمانية وابتدأت خلالها ملامح السيطرة الأوروبية على بلاد الشام عموماً ولبنان خصوصاً.

وتُركز الدراسة على المجتمع المسيحى فى طرابلس الشام الواقع بين أكثرية إسلامية وأقلية يهودية. وتسعى الدراسة لاستجلاء الثقل الكمى للطوائف المسيحية فى المحيط الطرابلسى الشامى واستبيان الثقل الكيفى لها وطبيعة العلاقات المسيحية – المسيحية، والمسيحية – الإسلامية ومدى اندماج وتفاعل المسيحيين مع كافة الطوائف والأطياف الأخرى. وتُعد طرابلس ثانى أكبر وأهم مدينة فى لبنان بعد العاصمة بيروت.

وقعت طرابلس الشام تحت الحكم العثمانى فى عام ١٥١٦م شأن بقية بلاد الشام حيث كانت نيابة سلطنة مزدهرة زمن سلاطين المماليك (١٢٥٠ – ١٥١٦م). وأثناء حكم مراد الثالث (١٥٥٤ – ١٥٩٥م)، انقسمت بلاد الشام إلى باشويات (ولايات) ثلاث وهى: حلب، ودمشق، وطرابلس. وضمت الولاية الأخيرة خمسة ألوية (سناچق) وهى: طرابلس، حمص، حماة، السلمية، جبلة. وتُعد ولاية طرابلس من أبرز الولايات العثمانية على المستويات الاقتصادية والعسكرية[1].

وسوف نُعالج البحث من خلال المحاور الآتية: الهيكل السكانى، المؤسسات الدينية، العلاقات الدينية، العلاقات الاجتماعية، الأنشطة الاقتصادية المجالات الإدارية والدبلوماسية.

الهيكل السكانى

بادئ ذى بدء، لم تقم السلطات المركزية فى الأستانة والسلطات المحلية بطرابلس الشام بأية تعدادات سكانية لطرابلس خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين. بيد أن القنصلية الفرنسية بطرابلس الشام قد قدَّمت أعداداً تقريبية للبنية السكانية فى طرابلس الشام خلال العقد الثانى من القرن التاسع عشر.

فمثلاً، قدَّر القنصل الفرنسى "ألفونس جيز" تعدد سكان طرابلس الشام بـ "١٤,٩٠٠" نسمة فى عام ١٨١٢م(٢). ولم يقف الأمر عند حد تقدير أعداد السكان، ولكن القنصلية الفرنسية قامت بتصنيف التعداد على المستويات العرقية والدينية والمذهبية. وحسب هذا التصنيف، بلغ إجمالى مسلمى طرابلس الشام "١٢,١٠٠" نسمة مدنيين وعسكريين، منهم "١,٣٠٠" جنود إنكشارية و "١٠٠" جندى حراس السواحل علاوة على "٩٠٠" نسمة من الأشراف و "٩,٨٠٠" نسمة رعية مسلمة. ومسيحية، تواجد فى المدينة "٢,٧٠٠" نسمة روم أرثوذكس، و "٢٠٠" مارونى؛ أى قطنها "٢,٩٠٠" مسيحياً. ويهودياً ثمة "١٠٠" نسمة بالكاد(٣).

وبذا، وفقاً للتصنيف آنف الذكر، يكوَّن الهرم السكانى الطرابلسى الشامى من قاعدة مسلمة عريضة قوامها "٩,٨٠٠" نسمة بنسبة ٨١%، ومن وسط مسيحى محدود تعداده "٢,٧٠٠" نسمة بنسبة "١٨,٥" % ومن رأس يهودى صغير جداً قوامه "١٠٠" نسمة بنسبة "٠,٥" %.

وبذلك، استأثر المسلمون بـ "٨١" % على الخريطة السكانية الطرابلسية مقابل "١٩" % لأهل الذمة. ولذا، فلا غرو أن اسطبغت طرابلس الشام بالطابع الإسلامى.

وإذا كانت وثائق الدبلوماسية الفرنسية قد أتاحت معطيات تقديرية للهيكل السكانى، فقد مكَّنت وثائق سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس الشام من رصد ديانة ومذهب قاطنى المدينة. وفى هذا الخصوص، اكتفت السجلات بتدوين أسماء

المسلمين وإضافة ألقابهم إذا كانوا من ذويها، ولا تذكر كونها مسلمين. وعلى النقيض تماماً، تسبق أسماء أهل الذمة ديانتهم. لكن، بينما تستخدم السجلات كلمة "ابن" مع أسماء المسلمين، تستعمل كلمة "ولد" مع أهل الذمة(٤).

وفى حالات الوفاة، ميَّزت الإدارة العثمانية بين المسلمين وأهل الذمة فى توصيف المتوف. فبخصوص المسلم، يسبقه توصيف "المرحوم" أو "المتوفى"، بينما يسبق أهل الذمة توصيف "الميت" أو "الهالك". ومن هذا التصنيف: ".... حضرت النصرانية كاترين... الهالك زوجها منذ ثلاثة أشهر". وكذا، "ادعى يوسف وطنوس رمان أن عمتهما الهالكة تركت عشرة أصول زيتون"(٥).

وثمة ملاحظة جد مهمة فيما يخص ألقاب أهل الذمة فى سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس الشام؛ إذ لوحظ فى الأسماء المسيحية أن كلمة "الذمى" قد سبقت الاسم حتى منتصف القرن التاسع عشر(٦)، ثم استُبدلت بكلمة "الخواجة" اعتباراً من خمسينيات القرن التاسع عشر(٧).

وجدير بالتسجيل أن الإدارة السلطانية قد أخذت فى حسبانها وضعية المسيحيين الاقتصادية، لاسيما كبار التجار والصيارفة الذين منحتهم لقب "خواجة". وقد وجد العثمانيون آنذاك فى مسيحيى طرابلس الشام أهمية اقتصادية لاسيما فى التجارة الداخلية والخارجية وإقراض الأموال(٨). وتأكيداً لهذه التحوُّلات الجذرية فى الرؤية الرسمية إزاء أهل الذمة، نال مسيحيو طرابلس الشام لقب "الوجيه" من أمثال "عبدالله أفندى الصراف من وجوه طرابلس"(٩).

وبشأن المرأة، لم تحصل على أية ألقاب تشريفية أو تمييزية، وظلت تسبقها مسميات "ذمية" و "نصرانية" حتى لو كانت ذات صلة برجل "خواجة" أو "أفندى". ومن هذا القبيل: "... حضرت النصرانية سارة بنت الخواجة قسطنطين"(١٠)، ولكن منذ سبعينيات القرن التاسع عشر، صارت زوجات وبنات وشقيقات الخواجات

والأفندية المسيحيين يُلقبن بـ "الست". ومن هذا النمط: "حضر فخر الملة العيسوية حبيب أفندى... وقبض الثمن والإبراء العام عن الست تادورة بنت الخواجة مسعد... وعن بنتها الست زاهية"(١١).

ويُمكن تفسير استبدال "ذمى" بـ "خواجة" فى المكاتبات الرسمية آنذاك فى التطورات التى طرأت على الوضع العام لأهل الذمة وتغيير نظرة الدولة العثمانية لهم. ففى هذا السياق، أصدر السلطان العثمانى عبد المجيد الأول (١٨٣٩ – ١٨٦١م) خطىّ "كلخانة" فى ٣ نوفمبر ١٨٣٩م و"همايونى" فى ١٨ فبراير ١٨٥٦م، وبموجبهما: كفَّل أمن الرعايا المسيحيين وحيواتهم وأعراضهم وملكياتهم. وألغى ضريبة القرعة العسكرية، وصار المسيحيون مؤهلين للخدمة العسكرية، لكن، مع حرية شراء الإعفاءات، وفتح الوظائف المدنية أمام جميع الرعايا(١٢).

وهكذا، يُلاحظ أن الباب العالى قد اعتبر المسيحيين "أهل ذمة" تابعين للدولة العلية بموجب فرمانات المساواة التى تمخضت عن حقبة التنظيمات. وبموجب هذه التحوُّلات، صار "الذمى" يُوصف بتعبير "... تبعة الدولة العلية"علاوة على تحديد طائفته وعقيدته أو من ".... تبعة ملوكانيتى نايلة الحماية الكاملة" على نحو ما ورد فى الفرمانات السلطانية لبطريركىّ الروم الأرثوذكس ، والحاخام اليهودى على نحو ما سوف نُعالجه فى جزء لاحق من البحث(١٣).

المؤسسات الدينية

تبوأ المسيحيون المرتبة الثانية فى البنية السكانية الطرابلسية. وجدير بالتسجيل هنا أن السلطات العثمانية قد اعترفت حتى ثلاثينيات القرن التاسع عشر بملتين مسيحيتين فقط وهما: ملة الروم الأرثوذكس، وملة الأرمن الأرثوذكس. ولم يعتمد هذا التقسيم على أسس عرقية أو قومية، ولكنه اعتمد على أساس عقيدة مسيحيى الدولة العلية. وبذلك، وقع المؤمنون بطبيعتين للسيد المسيح عليه السلام فى دائرة اختصاص ملة الروم الأرثوذكس، وانخرط المؤمنون بطبيعة واحدة للمسيح فى بوتقة ملة الأرمن الأرثوذكس(١٤).

ووفقاً لهذا التصنيف الرسمى، حققت طائفة الروم الأرثوذكس السيطرة الاستئثارية على المستوى المسيحى فى المجتمع الطرابلسى الشامى بنسبة ٩٣% مقابل ٧% موارنة ، وسريان ، ولاتين، وأرمن.

وبجانب الأكثرية الرومية الأرثوذكسية، ثمة أقليات كاثوليكية ضئيلة قطنت طرابلس الشام من قبيل الموارنة والسريان واللاتين، ولكنها لم تندرج فى إطار ملة مستقلة معترفاً بها حتى نهاية عشرينيات القرن التاسع عشر. واعتباراً من ٢٤ مايو ١٨٣١م، اعترفت الإدارة العثمانية بـ "الملة الكاثوليك" تحت الضغوط الدبلوماسية الأوروبية لاسيما الفرنسية وتغلغل النشاط التبشيرى الكاثوليكى لاسيما فى بر الشام. وفى ذيل، القائمة المسيحية بطربلس الشام، قبع معتنقو البروتستانتية (الإنجيليون) التى اعترفت الإدارة العثمانية بهم كملة مستقلة فى ٢٧ نوفمبر ١٨٥٠م[١٥].

وهكذا، تكوَّن الهرم المسيحى فى طرابلس الشام من قاعدة رومية أرثوذكسية عريضة، ومن وسط كاثوليكى محدود، ومن قمة بروتستانتية ضئلة جداً. وجدير بالذكر أن معظم الطوائف المسيحية بطرابلس الشام قد أقامت مؤسسات دينية ذوات أوقاف. ورغم هيمنة الطابع الإسلامى على المدينة، فإن وجود تسع كنائس متباينة المذهب تدل على نمو وصعود الجماعة المسيحية فى المجتمع الطرابلسى الشامى عشية منتصف القرن التاسع عشر[١٦].

امتلك الروم الأرثوذكس أربع كنائس فى طرابلس الشام. حملت أولها اسم "كنيسة مار نيقولاس"، وربما تعود جذورها إلى عصر سلاطين المماليك (١٢٥٠ – ١٥١٦م)، ووقعت غرب جامع الأويسة، وكانت مساحتها "٢٠ " متراً بالكاد حتى منتصف ستينيات القرن التاسع عشر[١٧]. بيد أن ازدياد عدد طائفة الروم الأرثوذكس خلال القرن التاسع عشر وتمركزها فى مناطق التربيعة وحارة النصارى – البعيدة نسبياً عن جامع الأويسة – قد فرض على الروم الأرثوذكس نقل كنيستهم إلى نطاق تمركزهم. وهنا، اتفق الروم الأرثوذكس والمسلمون على تنازل الأولين للأخيرين عن

كنيستهم بجوار جامع الأويسة مقابل تنازل المسلمين لهم عن أرض يمتلكونها فى منطقة التربيعة، شُيدت فيها كنيسة مار نيقولا. وفى المقابل، حوَّل المسلمون الكنيسة القديمة إلى مسجد بعد إخلائها من المحتويات الكنسية(١٨).

وتسمَّت الكنيسة الثانية بـ " كنيسة القديس جاورجيوس " الواقعة فى محلة (حى) الدباغة، وتُعد الأكبر والأضخم. وقد بُنيت مطلع ستينيات القرن التاسع عشر (١٨٦٣م) لتُلبى حاجات الروم الأرثوذكس إثر ازدياد أعدادهم. ووصلاً لهذا النمو، شيَّد الروم الأرثوذكس كنيستهم الثالثة فى منطقة القبة أواخر القرن التاسع عشر. وثمة كنيسة رابعة تُسمى " مار يعقوب " فى محلة العديمة(١٩).

ومن المفارقات، رغم صغر تعداد الموارنة (الكاثوليك) بطرابلس الشام، فإنهم قد امتلكوا أربع كنائس مثل الأكثرية الرومية الأرثوذكسية. فبالقرب من قلعة طرابلس – وتحديداً فى مقبرة مار يوحنا – شُيَّدت "كنيسة مار يوحنا"(٢٠).

وفى حارة الحصارنة، ثمة "كنيسة السيدة" (سيدة الحارة) التى كانت ملكاً للسريان الكاثوليك حتى مطلع القرن التاسع عشر. وقد اشتد الخلاف بين الموارنة والسريان حول تبعية الكنيسة التى يعود تاريخ إنشائها إلى القرن الثالث الميلادى. وبمساعى الأمير بشير الشهابى لدى الطرفين، انتقلت ملكية الكنيسة إلى الموارنة. وفى الوقت نفسه تناقصت الأعداد الضئيلة من السريان، وحوَّل بعضهم مذهبه إلى المارونية(٢١).

وفى شارع الكنائس بحارة النصارى، أُقيمت فى منتصف القرن التاسع عشر "كنيسة مار ميخائيل الكاتدرائية" التى تُعد الأكبر على مستوى الكنائس الطرابلسية(٢٢). وعند مطلع التبة القديمة بطرابلس الشام، أقام الموارنة كنيستهم الرابعة الموسومة بـ "كنيسة مار ميخائيل"(٢٣).

وقد شيَّد الروم الكاثوليك كنيستهم الوحيدة فى طرابلس الشام بعد أن اعترفت الإدارة العثمانية بملتهم عام ١٨٣١م. وأنشأ المبشرون الكاثوليك (العازاريون) كنيسة

"الأخوة المسيحيين" فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر[٢٤]. كما اشترى المبشرون البروتستانت (الأمريكيون) داراً فى حى الرمانة على مقربة من حى النصارى، وجعلوها بمثابة مبنى إدارى وكنيسة[٢٥].

ورغم حرية المعتقد التى تركتها الإدارة العثمانية للمسيحيين، فإن حرية بناء كنائس جديدة ظلت خاضعة لآليات تقضى الحصول على فرمان سلطانى يأذن بالبناء، تُحدد فيه الطائفة صاحبة الطلب ومكان إقامة الكنيسة وطولها وعرضها. ويُحذِّر الفرمان من التلاعب بالمقاييس لجهة الزيادة فقط، ويُحذر من حصول أدنى معارضة من أى طرف فى أمر بناء وإنشاء الكنيسة أو قبض أى مبلغ عنها.

ومن هذا القبيل، الفرمان الصادر إلى قايمقام طرابلس الشام: "افتخار الأماجد... قائمقام سنجاق طرابلس الشام رفعتلوا صالح أفندى... صار شرف صدور فرمان عالى شان ملوكانى حاوى مآله المنيف بأنه تقدَّم الإنها من طرف بطريق ملة الروم فى الشام وتوابعها بأن الروم المتوطنين فى قرية المنية الكائنة من قري طرابلس شام ليس لهم كنيسة بالقرية المذكورة لأجل أن يجروا طقوسهم بها. وسبب ذلك حاصل لهم صعوبة ومشقة. والتمس إعطا الرخصة بإنشاء كنيسة مجدداً فى القرية المذكورة فى حارة النصارى ليكون طولها ثلاثين ذراعاً وعرضها عشرين ذراعاً... تفضلت المساعدة السنية بالرخصة فى بناء وإنشاء الكنيسة المذكورة على هذا الوجه... وبناءً عليه قد صار إسطار هذا البيورلدى من ديوان إيالة صيدا وملحقاتها لكى يصير أجل العمل والحركة بموجب الفرمان العالى وبموجبه اعتمدوه فى ٢٢ محرم ١٢٧٣ هـ (٢١ سبتمبر ١٨٥٦ م)"[٢٦].

وهكذا، يُلاحظ أن الإدارة العثمانية لم تُمانع فى إنشاء كنائس جديدة تُلبى حاجات رعاياها المسيحيين، ولكنها كانت حريصة على الالتزام حرفياً بالمساحة التى تُحددها طولاً وعرضاً. كما حذَّرت الإدارة العلية من عدم استغلال بناء الكنائس فى فرض أموال على المسيحيين.

العلاقات الدينية

رغم اتفاق الطوائف المسيحية بطرابلس الشام فى العقائد والمذاهب، فثمة نزاعات نشبت بين طائفتين من نفس العقيدة لأسباب تتعلَّق غالباً بملكية كنيسة، والأهم، أوقافها. ومن هذا القبيل، ورغم أن الموارنة، والسريان طائفتان تنتميان إلى "ملة الكاثوليك"، فقد اندلع بينهما خلاف شديد حول ملكية كنيسة سيدة الحارة وأوقافها بطرابلس الشام. وفى الأصل، كانت الكنيسة ملكاً للسريان. بيد أن الموارنة قد وضعوا أيديهم عليها، وبالطبع، على أوقافها(٢٧).

اشتد النزاع بين طائفتىّ الموارنة والسريان لدرجة أن الأمير بشير الشهابى (١٧٨٨ – ١٨٤٠ م) قد تدخل لتهدئته. ليس هذا فحسب، بل تدخل بابا الفاتيكان بندكت الرابع عشر (31 مارس ١٦٧٥ – ٣ مايو ١٧٥٨م) وبعث بالمطران عمانويل – القاصد الرسولي على طائفة الروم الكاثوليك وغيرهم – قد غيَّر عقيدته إلى المارونية. وبدوره، وجه البطريرك المارونى هذه الأوامر فى ٢١ أكتوبر ١٧٤٤م إلى رؤساء الأديرة والرهبان والكهنة(٢٨).

وفى العام نفسه، ١٧٧٤م، انقسم الرهبان الموارنة إلى فريقين: أولهما يُسمى "بلدية" وثانيهما يُدعى "حلبية". ولذا، أرسل البطريرك المارونى سمعان بطرس مرسوماً إلى الأب برناردوس – الوكيل العام المقيم فى أنطوش الرهبانية بطرابلس الشام – بأن يضبط كل شيء فى الأنطوش، وأن يُكثف مجهوداته للحفاظ على كل الممتلكات والأشياء، وألا يُغادر مكانه، ولا يُعطى شيئاً لأى أحد مهما كان. وإذا عجز عن تنفيذ المرسوم البطريركى، فلابد أن يستعين بالقنصل الفرنسى الخواجة كومبيان لمساعدته على التنفيذ(٢٩).

ولم تقتصر المنازعات والخلافات على أبناء الملة الواحدة، بل امتدت إلى النزاع الأرثوذكسى الكاثوليكى بسبب تكثيف الكاثوليك عملياتهم التبشيرية بين العائلة

الأرثوذكسية بطرابلس الشام مما أثار الكنيسة الأرثوذكسية وهياكلها الدينية ضد المبشرين الكاثوليك(٣٠).

وقد جرت منازعات مراراً وتكراراً بين المسيحيين واليهود – رغم أقليتهم الضئيلة – فى طرابلس الشام بسبب إصرار طائفة الروم الأرثوذكس – الأكثرية المسيحية – على جمع الضرائب والجزية المطلوبة من اليهود، وهو ما يرفضه الأخيرون، ويرغبون بشدة فى أن يكونوا "فرقة واحدة" وتعيين أحدهم "يتولي أشغالهم" ويُوفى ما "يُطلب منهم" ورغم أن اليهود قد تظلمّوا لدن "محمد بك الأسعد فخر الأماجد القايمقام بطرابلس شام"، فقد ظل يهود المدينة يُعانون من "غدر" مسيحييها بسبب "العداوة القائمة بين الطايفتين" وإضمار السوء لهم. ولهذا، لجأ اليهود إلى المحكمة الشرعية بطرابلس الشام التى استدعت "مطران طايفة النصارى الذمى نقولا فى ٢١ جمادى أولى ١٢٥١ هـ (١٨٣٨ م)"، وتعهَّد أمامها بألا "يدع أحداً من النصارى يُطالب اليهود بشيء مما يُطلب منهم، بل طايفة النصارى تقوم بما يُطلب منهم وطايفة اليهود تقوم بما يُطلب منهم". وقد اختار يهود طرابلس الشام اليهودى موسى ولد جابر كى يكون "متقيداً بما يُطلب منهم ومتكلماً عنهم". وشدَّدت المحكمة على الطائفتين بألا "يحصل منهم تعدِّى على بعضهما ويلتزما بالشرع والقانون"، وأكدَّت مجدَّداً على المطران المسيحي "بألا يدع أحداً من النصارى يُقارش طايفة اليهود"(٣١).

ولاريب أن ما سبق يحمل دلالة مهمة على أن السلطنة العثمانية (الإسلامية) قد أعطت حرية تامة لمسيحييها ويهودييها من أجل تصريف شئونهم دون تدخل سلطوى. ولكن عندما تكالب المبشرون الكاثوليك والبروتستانت على بر الشام لتغيير عقيدة المسيحيين الأرثوذكس – تحديداً– والمسلمين واليهود، نشبت اختلافات وخلافات وصلت حد التعدَّيات التى ذاع صيتها إلى الباب العالى بالأستانة. ولذا، أصدرت الإدارة العثمانية فرماناً فى أواخر شعبان ١٢٦٩ هـ (١٨٥٢ م) إلى الرؤساء الدينيين لطوائف الروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك واليهود فى العاصمة العثمانية.

وفى هذا الفرمان، أكد السلطان العثمانى على تبعية هذه الطوائف للدولة العلية، كما أكد على أن "جميع صنوف تبعة ملوكانيتى نايلة الحماية الكاملة، ولاسيما بأمر تمتعهم بالاستراحة التامة فى مذهبهم وأمورهم الروحانية بلا استثناء كما قد تعوَّدوا للآن". وبعد أن سرد الفرمان الامتيازات الدينية والمادية التى تحظى بها طوائف السلطنة، عرج إلى انتقاد المشاحنات الواقعة بينهم ومجاسرتهم "على حركة الخلاف" مما أغضب الذات السلطانية. ولذا، شدَّد الفرمان الهمايونى على الرؤساء الدينيين أن يُبادروا بـ "إجراء العمل والحركة على الدوام"، وبذل قصارى الجهد تجنباً للخلاف الواقع بينهم. وفى حال رفض أية طائفة تنفيذ "هذا القرار القطعى بالحال"، فيلزم على رئيسها إفادة الباب العالى على وجه السرعة(٣٢).

وجدير بالتسجيل أن مسيحيي طرابلس الشام قد لجأوا إلى المحكمة الشرعية بالمدينة فى قضايا الأحوال الشخصية والأمور المالية رغم أن رؤساءهم الروحيين يُمكنهم النظر فى هذه القضايا. ويرجع هذا إلى أن هذه المحكمة تُطبق "الشريعة" ومفهومها بعيداً عن الأهواء علاوة على العدالة الناجزة(٣٣).

العلاقات الاجتماعية

اتسم الهرم الاجتماعى الطرابلسى الشامى بطبقية واضحة المعالم على أربعة مستويات. فثمة قاعدة عريضة من "العوام" تقبع فى سفح الهرم قوامها عمال وفلاحين وشيالين وفقراء مهمشين(٣٤). وتحتل طبقة وسطى من "مساتير الناس" وسط الهرم وتُشكلها طوائف الحرف والمهن(٣٥). ويُشارك رجال الدين هذه الطوائف فى المكانة الاقتصادية، ولكن يبزونهم فى الاحترام والمهابة(٣٦). وتتبوأ طبقة "الأعيان" قمة الهرم الاجتماعى، ويتكوَّن عمودها الفقرى من كبار الموظفين ورجالات المال والتجارة والصيرفة وذوى الأملاك(٣٧).

وفيما يخص أهل الذمة، ثمة عائلات من الأعيان قد حقَّقت مكانة اقتصادية واجتماعية ودبلوماسية عالية فى المجتمع الطرابلسى الشامى من قبيل آل غريب، آل كاستفليس، آل خلاط، آل نقاش، آل صراف، آل نوفل، وجميعهم ينتمون إلى طائفة الروم الأرثوذكس. وعلى سبيل المثال، حظي آل غريب بألقاب أفندى وخواجة علاوة على توصيفات سامية من قبيل: "فخر التجار المكرمين الخواجة وهبة ولد الخواجة إلياس غريب... فخر الملة المسيحية يعقوب أفندى وهبة"(٣٨).

كما حظيت عائلة النقاش بوجاهة كبيرة فى الأوساط الاجتماعية والسياسية الطرابلسية الشامية، ومنهم "... افتخار الملة العيسوية ومعتمد الطائفة المسيحية الخواجة جرجس أفندى بن مخايل أفندى النقاش من طايفة الروم بطرابلس شام"(٣٩).

وباستطلاع الجغرافيا البشرية لطرابلس الشام إبان العصر العثمانى، نجد أحياءً خاصة بمسلميها ومسيحييها ويهودها. لكن تباينت التركيبة السكانية مع أسماء الأحياء؛ إذ كشفت وثائق المحكمة الشرعية بجلاء شديد عن تداخل النسيجين الإسلامى والمسيحى فى أحياء مثل القواسير، عديمى المسلمين (الفقراء)، عديمى النصار (الفقراء)، حجارين، سويقة السبعى، التربيعة، الأكواز(٤٠).

وعندما تكون أغلبية الحى من المسيحيين، يُختار شيخه من بينهم، والعكس عندما تكون الأغلبية مسلمين. ومن هذا القبيل، صار مسيحياً يُسمى مخائيل شيخاً لحى الأكوز نظراً لكثرة سكانه المسيحيين على المسلمين. وكذا، تقارب عدد المسلمين أو المسيحيين فى بعض الأحياء، ولذا صار الشيخ مسلماً مرة ومسيحياً مرة أخرى. فمثلاً، اختُير الحاج محمد عبيد شيخاً لحى تبانة فى أواخر ثلاثينيات القرن التاسع عشر. وأيضاً، اختُير المسيحى "يوسف ولد سلامة" شيخاً لحى عديمى المسلمين. وكذا، الشيخ أحمد شيخاً لحى عديمى النصارى(٤١).

وهكذا، يُلاحظ مما سبق عدم وجود أحياء دينية وعقائدية وجنسية خالصة فى مجتمع طرابلس الشام العثمانية، عدا محلة (حى) اليهود الذين آثروا عدم الاختلاط السكنى مع المسلمين والمسيحيين، واختاروا شيخهم من بين اليهود(٤٢).

وجدير بالذكر أن طبقة "الأعيان" قد ترابطت عضوياً فيما بينها عن طريق المصالح الاقتصادية والسمات الاجتماعية. وقلما احتقنت مشاعرهم الدينية عكس الحرفيين الذين كان بعضهم يسبغ معاملاته بطابع دينى. وطبيعياً، نجم عن التجاور السكنى علاقات ومعاملات، أغلبها اتسم بالسلام، وأقلها اتصف بالصدام.

وفى هذا الصدد، يُلاحظ أن فتح النوافذ (الكوّات) وغلقها يُعد أبرز أسباب النزاع بين الجيران. فمثلاً، أقام الخواجات فرنسيس وأنطون وبطرس الشبطينى دعوى ضد الخواجة موسى النحاس، لأن الأخير بنى حائطاً مما ترتب عليه سد النوافذ وحجب الضوء والهواء عن منزلهم. وحسب دفاع موسى، أُقيم الحائط فى ملكه، وكانت النوافذ تطل على مقر الحريم ومنشر الغسيل. ولذا، شكلت المحكمة الشرعية لجنة مكوَّنة من ثقاة المسلمين والمسيحيين لمعاينة الدارين. وفعلاً، أثبتت اللجنة أن نافذتين تُطلان على محل الحريم والمنشر، ولا تطل النافذة الثالثة على شئ. وتأسيساً على هذا التقرير، أصدرت المحكمة قرارها بإلغاء النافذتين الأوليين لـ "عدم شرعية ذلك"، وفتح النافذة الثالثة لـ "رفع الضرر" عن آل الشبطينى(٤٣).

وجدير بالتسجيل أن علاقات الجوار الإسلامى المسيحى فى الأحياء الطرابلسية الشامية قد تجلت بامتياز فى السوق العقارية والمعاملات المالية. فمثلاً، وكَّل الخواجة جرجس بن نيقولا حديد الرومى الأرثوذكسى السيد أحمد أغا بن محمد الأسمر لشراء عقار بأكمله فى حى الحجارين. وكذا، وكَّلت الحرمة أنجيلينا بنت إلياس العقدة المارونية فخر الأشراف محمد أفندى القطب عنها فى جميع المعاملات المالية من شأن البيع والقبض والإبراء وغيرها(٤٤).

وبخلاف التوكيلات آنفة الذكر، ثمة شراكة رزق الله ولد عيسى الرومى الأرثوذكسى فى سقى طرابلس مع محمد البازار باشى. وعطفاً على هذا، نجد استئجار مسيحيين حدائق من ملاكها المسلمين، ومجاورة ملكيات زراعية لمسلمين ومسيحيين فى سقى طرابلس، وملاصقة ديار مسلمين لكنائس، وديار مسلمين لمسيحيين(٤٥).

ورغم خصوصيات الطوائف الدينية فى طرابلس الشام، فقد تأثر بعض أفرادها بجيرانهم المسلمين. وفى هذا المنحى، ارتدت المسيحيات البراقع (الإزار) شأن المسلمات. ومن هذا القبيل "حضرت النصرانية كاترين بنت نقولا البوتى القايمة من وراء إزار لا من وراء باب ولا جدار..."(٤٦). وكذلك "حضرت ظروف بنت الذمى حبيب حليس وشقيقتها ساترات الوجه من وراء الإزار لا من وراء باب ولا جدار.."(٤٧).

ويبدو لحميمية العلاقات الإسلامية المسيحية فى طرابلس الشام، فقد أخذت محكمتها الشرعية بشهادة المسيحيين شريطة أن يُقسم "بالله العظيم مُنزِّل الإنجيل على سيدنا عيسى"(٤٨).

وثمة مواقف بين قاطنى طرابلس الشام المسلمين والمسيحيين قد تجاوزت الانتماء الدينى. ففى حى عديمى المسلمين، تضامن السكان جميعاً ضد الرهبان الكاثوليك الطامعين فى وضع أيديهم على عقار مجاور ملكاً لمسلم، ولم ينحاز مسيحيو الحى إلى المبشرين بكل ثقلهم الدينى والاقتصادى والسياسى. وبذا، أعلى المسيحيون المصلحة العامة على العصبية الدينية(٤٩).

وكما انحاز مسلمو المدينة إلى الروم الأرثوذكس عندما أراد الأخيرون توسيع كنيستهم. ففى عام ١٨٠٩م، أراد الروم بناء كنيسة أكبر. وفعلاً، حصلت الطائفة على البراءة من الإدارة العثمانية، والتى حدَّدت مساحة الكنيسة. بيد أن الروم شيَّدوا الكنيسة على مساحة أكبر من تلك التى حدَّدها الفرمان السلطانى. بيد أن أحد الموارنة قد أبلغ قائمقام طرابلس الشام يوسف باشا الكنج الذى غضب وهرول إلى الكنيسة

لإزالة المخالفة. وإزاء هذا الموقف، لجأ الروم الأرثوذكس إلى مفتى طرابلس وتوسيطه لإقناع الوالى بعدم هدم المساحة الزائدة. وقد نجح المفتى فى إقناع القائمقام بأن المخالفة محدودة جداً ولا تستأهل الهدم(٥٠).

وهكذا، اتسمت العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع الطرابلسى الشامى إبان الحقبة العثمانية بروح تعاونية بين كافة طوائفه وأطيافه، أعلت المصلحة العامة على حساب الاختلافات الدينية. ورغم أن النظم الإدارية العثمانية قد وضعت معايير تمييزية بين قاطنى طرابلس الشام، فإن ثمة اندماج طبيعى أفرزته علاقات الجوار السكنى والزمالة العملية وصيرورة الحياة اليومية. وقد اتضح هذا بجلاء فى العلاقات الاقتصادية على نحو ما سنعرضه حالاً.

الأنشطة الاقتصادية

اتسمت العلاقات الاقتصادية لمسيحيى طرابلس الشام بعدم التمييز الطائفي؛ إذ تعاونت جميع الأديان والعقائد والطوائف فى تسيير الحياة الاقتصادية وإعلاء راية المنفعة العامة.

وفى هذا الصدد، قامت الطوائف المسيحية بدور بارز فى الاقتصاد الطرابلسى الشامى. فمثلاً، استأثر المسيحيون لاسيما الروم الأرثوذكس على التجارتين الداخلية والخارجية، ورأست عائلات رومية أرثوذكسية شياخة التجار فى المدينة. وقد اتسعت دوائر معاملاتهم التجارية خارج بلاد الشام لتمتد إلى أوروبا ومصر. ويُلاحظ استقرار فروع من هذه العائلات فى الإسكندرية لتكون بمثابة همزة وصل بين السوقين المصرى والطرابلسى الشامى(٥١).

حقق التجار المسيحيون ثروات طائلة رفعت من مكانتهم الاجتماعية وزادت من ممتلكاتهم داخل طرابلس الشام وخارجها. وعلى سبيل المثال امتلكت عائلات خلاط وغريب وزريق مساحات كبيرة فى قرى دده والنخلة وبشمزين فى الكورة. واشترت عائلة

كاستفليس من خضر بك رعد مساحة أربعة قراريط ونصف القيراط عبارة عن حدائق فى قرية بشناتا الواقعة فى ناحية الضنية. ثم اشترك معهم الخواجة جرجس أفندى النقاش – فخر الملة العيسوية ومعتمد الطائفة المارونية – فى نفس المساحة(٥٢).

كما مارس مسيحيو طرابلس الشام الرهن العقارى المعروف بـ "بيع الوفاء" أو بـ "شراء الوفاء"، وقوامه رهن العقار لمدة محددة، يُصبح بعدها البيع بـ "بما قل أو جل" إذا لم يُسدد المال المستدان. وفى أغلب الأحيان يكون الراهن هو نفسه المشترى. ففى عام ١٢٨٨ هـ / ١٨٧١ م؛ أقام الخواجة حنا مابرو الرومى الأرثوذكسى دعوى ضد الأخوين على بك وأحمد بك ابنى المتوفى خضر بك رعد الذى استدان من حنا مبلغ "٩٨,٠٠٠" قرش مقابل رهن قرية تربل بناحية الضنية "ببيع وفاء" لمدة تسعة شهور تبدأ من ١٧ ربيع الأنور سنة ١٢٨٨ هـ /١٨٧١م. وبموجب كمبيالة الرهن وشهادة الشهود، باع ورثة خضر بك جميع القرية بما فيها من ديار وحدائق وشون وسواقى "بيعاً تاماً" إلى الخواجة حنا، وذلك لعدم قدرتهم على سداد الدين. ورغم بيع القرية بأكملها، فإنها لم تف بسداد المبلغ حيث بيعت بـ "٤٥,٠٠٠" قرش فقط(٥٣). ولذا، اضطر الأخوان إلى بيع تسعة قراريط من أصل "٢٤" قيراطاً بالمزاد العلنى يمتلكونها فى قرية بقرصونا الناحية لناحية الضنية، حيث اشتراها الخواجة إسكندر أفندى طراد بمبلغ "٥,٠٠٠" قرش(٥٤).

وتُعد الأوقاف ميداناً جد مهم فى العلاقات الاقتصادية داخل المجتمع الطرابلسى الشامى. وتقريباً أوقفت العائلات الطرابلسية المسلمة أملاكها على سلائلهم وعلى مؤسسات دينية. واقتداءً بالمسلمين، أوقف بعض مسيحيى طرابلس الشام أملاكاً لذراريهم. ومن هذا القبيل، وقف عائلة البرنس(٥٥)، ووقف عائلة صفا(٥٦)، ووقف عائلة عريضة المقدسى(٥٧)، ووقف عائلة حكيم(٥٨).

وجدير بالتسجيل أن مسيحيى طرابلس الشام قد استفادوا اقتصادياً من الأوقاف الإسلامية سواء كانت دينية أو أهلية باستئجار الأراضى غير المنزرعة والمبانى غير

المستعملة ومساحات الأراضى الخربة بنظام الجدك (الكادك) من النشاط الاقتصادى عندما يعجز ناظر الوقف عن إعمار أو إعادة إعمار المبنى أو الأرض، ولذا، يعرضها بالجدك لمن يرغب مقابل معلوم، ويكون ما يُعمرِّه ويُنشئه المستحكر ملكاً خالصاً وله كافة الحقوق. وعادة، يتم الاستحكار بناءً على طلب ناظر الوقف إلى المحكمة الشرعية. فمثلاً، تقدَّم ناظر وقف رسلان باشا بطلب إلى المحكمة الشرعية بطرابلس الشام باستحكار مساحة طولها "٢٩" ذراعاً وعرضها "١٨,٥" ذراعاً خالية من البناء والزراعة وتُستعمل فى إلقاء القاذورات. وفعلاً، استحكر الذمى ميخائيل ولد الذمى إلياس حديد هذه الأرض لمدة سنة كاملة مقابل ثمانية قروش فى العام، وله حق البناء والزراعة وامتلاكه بدءاً من ٢٧ ربيع الأنور سنة ١٢٥٢ هـ/ ١٨٣٥م[٥٩].

علاوة على هذه الأنشطة الاقتصادية، امتهن مسيحيو طرابلس الشام حرفاً رفيعة المستوى من قبيل الصياغة والمعمار والنجارة والخياطة، وحملوا لقب "خواجة" مثل الخواجة عبدالله الخياط الأنطاكلى[٦٠] وقد تسمَّو بـ "المعلمين". وثمة شيخ لتكل طائفة يتم اختياره من بين معلمى (أسطوات) الحرفة. ولم تتسم الحرف بطابع دينى أو عرقى قُح، ولكنها اتسمت بالاختلاط من كافة المنظومة الطرابلسية الشامية. وفى حال وجود أغلبية مسيحية بالطائفة الحرفية، يتم اختيار شيخين، أحدهما مسلم والثانى مسيحي. فمثلاً، كان المسيحيون أغلبية فى حرفة المعمار، وكذا، تم اختيار أحدهم شيخاً للحرفة مع شيخ ثان مسلم مثل المعلم ميخائيل بن يوسف عريضة الرومى الأرثوذكسى "شيخ طايفة المعمار بطرابلس شام" فى عام ١٨٧١م[٦١].

وقد تبوأ بعض هؤلاء المعماريين مكانة ملحوظة فى المجتمع الطرابلسى الشامى من أمثال المعلم طنوس شيخ النصارى فى طرابلس المحمية[٦٢]، والمعلم شكرى الدهان عضوىّ مجلس طرابلس الشام[٦٣].

وتجدر الإشارة إلى أن أهالى طرابلس قد اشتغلوا عموماً فى الصيرفة. بيد أن مسيحيى المدينة قد هيمنوا على هذه التجارة الرائجة، وأفرطوا فى إقراض الأموال بفوائد

فاحشة مما أفقدهم معظم ثرواتهم بسبب تدهور قيمة العملة. ومن ثم، تراجعت مكانتهم التجارية لصالح أقرانهم المسلمين خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر(٦٤).

وهكذا، يُلاحظ أن الأنشطة الاقتصادية كانت سجالاً بين الطرابلسيين الشاميين على اختلاف دياناتهم وعقائدهم وأجناسهم، وإن اختلفت السيطرة الاستئثارية حسب أعداد كل طائفة ونسبتها إلى المجموع الكلى للخريطة السكانية. ويُلاحظ أن توظيف المسيحيين أقوالهم فى الملكيات الثابتة يُعد دليلاً على ارتياحهم للمسلمين ورغبتهم الأكيدة فى التعايش معهم. كما أن الشراكة العقارية الإسلامية المسيحية تعكس بشدة الثقة المتبادلة بين الأطراف المتباينة.

المجالات الإدارية والدبلوماسية

رغم أن الأتراك وبقية المسلمين بطرابلس الشام قد احتكروا المناصب العالية فى الجيش والشرطة، فقد تبوأ مسيحيو المدينة مكانة مرموقة إدارياً فى المجتمع الطرابلسى الشامى إبان الحقبة العثمانية. وبفضل مراكزهم الاقتصادية – الاجتماعية، فقد أقاموا صلات جيدة مع دول أوروبا وبلاد فارس والولايات المتحدة الأمريكية لاسيما منصب "القنصل" ووظيفة "الترجمان".

فى هذا الميدان، بزغ نجم آل كاستفليس "مفاخر الملة المسيحية" فى منصب قناصل الدول الأجنبية فى الجولة العثمانية. فقد تقلَّد إسكندر كاستفليس قنصل روسيا القيصرية بطرابلس الشام، وتولَّى شقيقه الخواجة إدوارد منصب قنصل بلاد اليونان، وتعيّنَ الخواجة تادروس قنصلاً لإمبراطورية النمسا والمجر، وشغل الخواجة شارلو مهام قنصل دولة الدنمارك بطرابلس الشام(٦٥).

وعطفاً على آل كاستفليس، عمل نقولا أفندى خلاط فى منصب "قنصل الأعجام" (شاهبندر دولة إيران الفخيمة) عام ١٨٦٧ م فى طرابلس الشام(٦٦). كما تقلَّد

ميخائيل صليبة منصب "قنصل الأمريكان" فى طرابلس الشام، وخلفه الخواجة أنطونياس ينى(٦٧).

وكذا، تقلَّد مسيحيو طرابلس الشام مهام الترجمة فى القنصليات الأجنبية بالمدينة. ومن هذا القبيل، الخواجة أنطوان ولد ديت "ترجمان طائفة الإفرنج الإنكليز"(٦٨)، والخواجة نجيب أفندى نيقولا خلاط فخر الملة المسيحية "ترجمان دولة الإنكليز الفخيمة فى طرابلس شام"(٦٩).

كما احتكر مسيحيو طرابلس الشام عدة وظائف إدارية تستلزم تعليماً جيداً وإلماماً باللغات العربية والتركية والأجنبية. ومن هذا النمط، باش كاتب الخزينة الطرابلسية الشامية الخواجة نعمة الله غريب، وكاتب القلم العربى الخواجة نقولا نوفل، وعضو المجلس الإدارى بالمدينة المعلم شكرى الدهان، ومن أهل أرباب التحرير والقلم الخواجة نعمة ولد الخواجة جرجس نوفل، وأمين صندوق طرابلس الشام الخواجة سليمان طنوس(٧٠).

ولاريب أن بلوغ مسيحيى طرابلس الشام هذه المكانة الرفيعة ديبلوماسياً وإدارياً تعكس بامتياز خلفياتهم التعليمية والمعرفية وانفتاحهم المبكر على الثقافة الغربية وازدياد ثقة الأجانب فيهم لدرجة تقليدهم مسئولية رعاياهم ومصالحهم فى طرابلس الشام.

وجدير بالتسجيل أن ولاة الأمور بطرابلس الشام إبان العصر العثمانى كانوا على علاقة وثيقة بمسيحيى المدينة، وكانوا يصبرون عليهم فى جباية الجزية المطلوبة منهم. كما أن الدولة العثمانية راعت فى تحديد مقدار الجزية الوضع المادى للمسيحيين وجعلتها تصاعدية، ففرضت على الفقير مقداراً وعلى متوسط الحال ضعفه وعلى الميسور ضعف ما على المتوسط(٧١).

خاتمة:

وعلى هذا النحو سالف الذكر، أثبتت الدراسة عدم وجود طائفية صارخة وحادة فى المجتمع الطرابلسى الشامى إبان الحكم العثمانى لاسيما القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.إذ أن الدراسة وجود اختلاط فى المساكن والأحياء بين مسلمى طرابلس الشام ومسيحييها، وشراكة فى الحياة اليومية والأسواق التجارية والملكيات العقارية وكافة المجالات الاستثمارية. ليس هذا فحسب، بل تضامن مسيحيون مع مسلمين ضد المبشرين الكاثوليك وتعاطف مسلمون مع مسيحيين فى بناء كنائسهم.

وبذا، انعدمت الاحتقانات الطائفية داخل الأوساط الطرابلسية الشامية خلال الحقبة العثمانية. ورغم اعتزاز مسيحيى طرابلس الشام بعقائدهم ومذاهبهم الدينية، فإن شعورهم بالانتماء الجماعى أقوى من شعورهم بالولاء الطائفى. أما مصطلحات وعبارات تمييز " المسيحيين "، فقد كانت من إنتاج السلطة الرسمية فى وثائقها فقط، ولم تكن من إنتاج المجتمع الطرابلسى ذاته.

الهوامش

(١) عبد العزيز محمد عوض ، الإدارة العثمانية فى ولاية سورية ١٨٦٤ – ١٩١٤، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص ص ٧١ – ٨٢.

(٢) تجدر الإشارة إلى أن القنصل أوجست أدريا – خليفة ألفونس – قدَّر تعداد سكان طرابلس الشام بـ " ١٥,٠٠٠ " نسمة .

Ismail , Adel : Documents Diplomatiques et ConsuLaires re Latifa á L'histoire du Liban, Beyrouth , 1976 , p 339, 367.

(3) Ibid.

(٤) سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس الشام ، سجل نمرة ٨ ، ص ١٠٧؛ سجل نمرة ٣٩ ، ص ١٦٥؛ سجل نمرة ٤٢ ، ص ٢٠٤ .

(٥) نفسه ، سجل نمرة ٥٠ ، ص ١٥٣.

(٦) نفسه ، سجل نمرة ١ ، ص ٤٢؛ نفسه ، سجل نمرة ٢ ، ص ١٥٨ .

(٧) نفسه ، سجل نمرة ٧٧ ، ص ٢٧٢؛ نفسه ، سجل نمرة ٨٠، ص ٣٢ .

(٨) نفسه ، سجل نمرة ٥٠ ، ص ٩٠.

(٩) نفسه ، سجل نمرة ٧٦ ، ص ٦٥.

(١٠) نفسه ، سجل نمرة ٥٥ ، ص ١٥٩.

(١١) نفسه ، سجل نمرة ٧٦ ، ص ٣١٥.

(12) EtmeKjian, James: " The Tanzimat Reforms and Their Effect on The Armenians in Turkey ", The Armenian Review, Vol. 25, No.97, Los Angeles , 1972, p p 15 -17.

(١٣) سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس الشام ، سجل نمرة ٦٣ ، ص ص ١١٠ –١١٢.

(14) Artinian, Vartan: " The Formation of Catholic and Protestant Millets in The Ottoman Empire", The Armenian Review, Vol. 28, No.109, Los Angeles , 1975, p p 1 -3.

(15) Vartanian: Op.Cit , p 13.

(١٦) فاروق حبلص ، طرابلس : المساجد والكتائس – قراءة فى النقوش الكتابية ، دار الإنشاء للصحافة والطباعة والنشر ، طرابلس ، ١٩٨٠ ، ص ١١٥.

(١٧) نفسه ، ص ص ١٣١ –١٣٤ .

(١٨) سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس الشام ، سجل نمرة ١، ص١٣.

(١٩) فاروق حبلص ، المرجع السابق ، ص ص ١٣٦– ١٣٧ .

(٢٠) سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس الشام ، سجل نمرة ١ ، ص ١٣ .

(٢١) الأب لويس بلبيل ، تاريخ الرهبانية اللبنانية المارونية ، جزءان ، مطبعة يوسف كوى ، القاهرة، ١٩٢٥ ، جـ ١ ، ص ٢١٧؛ جـ ٢ ، ص ص ٢٦٩ – ٢٧٠ .

(٢٢) سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس الشام ، سجل نمرة ٦٣ ، ص ١٤؛ سجل نمرة ٧٣ ، ص١٥٨.

(٢٣) فاروق حبلص ، المرجع السابق ، ص ١٣٠.

(٢٤) إسماعيل حقى بك ، لبنان مباحث علمية واجتماعية ، جزءان ، منشورات الجامعة اللبنانية ، بيروت ، ١٩٩٥ ، جـ ١ ، ص ٢٣٦.

(٢٥) سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس الشام ، سجل نمرة ٦٩ ، ص ٢٢٥.

(٢٦) نفسه ، سجل نمرة ٦٣، ص ١٤٧.

(٢٧) الأب لويس بلبيل، المرجع السابق ، جـ ٢، ص ٢٢.

(٢٨) نفسه .

(٢٩) نفسه ، ص ص ٢٤ –٢٥ ، ١٦٩ – ١٧٠.

(٣٠) وجيه كوثرانى ، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية فى جبل لبنان والمشرق العربى ، منشورات بحون الثقافية ، بيروت ، ١٩٦٨، ص ص ٣٥ –٣٧.

(٣١) سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس الشام ، سجل نمرة ٧ ، ص ص ١٠٧ –١٠٨ .

(٣٢) نفسه ، سجل نمرة ٦٣ ، ص ص ١١٠ – ١١٢ .

(٣٣) نفسه ، سجل نمرة ٥٥، ص ٧٦ ، ٢٠١ .

(34) Ismail: Op. Cit , P 367.

(35) Ibid: Op. Cit , P369.

(٣٦) سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس الشام ، سجل نمرة ٧٣، ص ٥٤.

(37) Ismail: Op. Cit , P370.

(٣٨) سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس الشام ، سجل نمرة ٥٥، ص ١٦٦.

(٣٩) نفسه ، سجل نمرة ٧٦، ص ٢١.

(٤٠) نفسه ، سجل نمرة ٨، ص ١٧٦.

(٤١) نفسه ، سجل نمرة ١، ص ٣٣ .

(٤٢) نفسه ، سجل نمرة ٨، ص ١٧٦.

(٤٣) نفسه ، سجل نمرة ٧٨، ص ٢٨.

(٤٤) نفسه ، سجل نمرة ٧٠، ص ص ٢٢٨ – ٢٢٩.

(٤٥) نفسه ، سجل نمرة ١، ص ١٣، ٢٠ ، ٣٣ ، ٤٢ ، ٤٦، ٤٧ ، ١٠٩ ، ١٢٤ ، ١٥٣.

(٤٦) نفسه ، سجل نمرة ٥٠، ص ٨٠.
(٤٧) نفسه ، سجل نمرة ٥٥، ص ١٩٥.
(٤٨) نفسه ، سجل نمرة ١، ص ٨٧.
(٤٩) نفسه ، ص ٤٧.
(٥٠) نفسه ، سجل نمرة ٧٠، ص ٣٢.
(٥١) نفسه ، سجل نمرة ٣٣، ص ٩٣.
(٥٢) نفسه ، سجل نمرة ٧٦، ص ص ١٠ – ١٧ ، ٢١ – ٢٧ .
(٥٣) نفسه ، سجل نمرة ٧٤، ص ص ٣٥ –٤٥.
(٥٤) نفسه ، سجل نمرة ٧٦، ص ٩٥.
(٥٥) نفسه ، سجل نمرة ٧٠، ص ١٢٦.
(٥٦) نفسه ، سجل نمرة ٥٠، ص ١٦٦.
(٥٧) نفسه ، سجل نمرة ٦٠، ص ٢٧٥.
(٥٨) نفسه ، سجل نمرة ٥٤، ص ٢٠٥.
(٥٩) نفسه ، ص ١٤٤.
(٦٠) نفسه ، سجل نمرة ٦٣، ص ٦٤، ١٦٢.
(٦١) نفسه ، سجل نمرة ٧٣، ص ٣٣٢.
(٦٢) نفسه ، سجل نمرة ٥٥، ص ١٥٩.
(٦٣) نفسه ، سجل نمرة ٦٠، ص ٢٥٥.
(64) Armenian, Vartan: " The Role of The Armenian in The Ottoman Empire", The Armenian Rrview, Vol 34, No134, Los Angeles , 1981, p p 191 -192.
(٦٥) سجلات المحكمة الشرعية لطرابلس الشام ، سجل نمرة ٧٣ ، ص ٢٢٣؛ سجل نمرة ٧٤ ، ص ١؛ سجل نمرة ٧٥، ص ٢٠؛ سجل نمرة ٧٦ ، ص ١٠؛ سجل نمرة ٧٧، ص ٣٣٢.
(٦٦) نفسه ، سجل نمرة ٧٣ ، ص ٣٩٦؛ سجل نمرة ٦٧ ، ص ٣١٥ .
(٦٧) نفسه ، سجل نمرة ٥٤ ، ص ص ٧ – ٧؛ سجل نمرة ٦٠ ص ٢٥٥.
(٦٨) نفسه ، سجل نمرة ٢ ، ص٢١٧.
(٦٩) نفسه ، سجل نمرة ٧٤ ، ص١٤٢ .
(٧٠) نفسه ، سجل نمرة ٢، ص ١٤٥؛ سجل نمرة ٥٤، ص ٢٤٨؛ سجل نمرة ٥٥، ص ١٣٨؛ سجل نمرة ٦٠ ، ص ٢٥٥؛ سجل نمرة ٧٧، ص ٣٥٣.
(٧١) نفسه ، سجل نمرة ٤٢، ص ص ١٣٢ – ١٣٥؛ سجل نمرة ٨٨، ص ٩٦.